الحراك السياسي على طريقة قفزات موزونة على البقع

د.نعمة العبادي
مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

حراك سياسي أم مراوحة في مكان واحد؟

لم يكن يتسنى لنا أن نعود إلى موضع قفزتنا بالضبط ، عندما كنا نمارس تمرين (قفزات موزونة على البقع) ،في ساحة مدرستنا التي لا تحتوي على أي ذرة تراب، فعندما حصلت الموافقة على انشاء مدرسة في قريتنا (عبادة البو عبد علي) ، الواقعة على حافة هور الحمار ،اجتمع أهلنا في حملة كبيرة لجمع البردي والقصب من أجل ردم واحة كبيرة من الماء يتراوح عمق الماء فيها أكثر من متر ونصف المتر ، وأصبحت مدرسة واقعا، اسمها القعقاع ،ولكن ساحتها التي تساعد في التزحلق على برديها اليابس ،لم تسمح باستقرار الأقدام في موضعها عند القفز في الهواء ، مثل أرض الحراك السياسي العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣، والتي تجر بأقدام المتحركين لتعيدها إلى نفس بقعتها.

لم يكن ما حصل في نيسان ،تغيرا لنظام ، بل هو إعادة لبناء دولة محطمة خلال قرون من الزمن ،جراء تعاقب الحكومات الدكتاتورية التي أرهقت البلاد وأهلكت العباد ،وصولا إلى النقطة الحرجة في ٨ نيسان حيث سقطت الدولة كاملة ،ولم يبق إلا معالم وأخيلة ، ومجتمع مأزوم محملا بالأهات ومثقلا بالاستحقاقات.

رغم أن هذا الوضع المعقد يعطي عذرا لتباطؤ حركة البناء والإعمار وإعادة تأهيل الدولة من جديد ،إذا ما أضيف له صعوبة الوضع الأمني، الذي رافق السنوات التسعة المنصرمة ،إلا أنه لا يبرر أنموذج الحراك السياسي الذي ينطلق في الهواء سنتمترات قليلة ،ثم يعود القهقرى إلى بقعته ، بل أحيانا إلى بقعة أعمق من منطقة الانطلاق.

العلاقة بين الإقليم والمركز ،لم يصفُ ودها لتكون متسقة وإيجابية لحجم الملفات والمشاكل التي تكتنف هذه العلاقة ،إلا أنها من المفروض، أن تمضي باطراد باتجاه الحلول التدريجية ،الذي يعني بعبارة أخرى تحسن العلاقة وتطور لغة الخطاب ، لكننا نفاجأ بين الحين والآخر ، أن هذه المسيرة هي مجرد قفزات موزونة على البقع ، حيث نعود إلى نقطة البداية.

في ظروف كان المؤمل فيها ، أن تتناقص الفجوات ، وتتزايد فرص التقارب ،وتعم روح الوئام ، نصطدم بواقع خلاف ذلك ، يبدأ من الاتهامات المتبادلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ليصل الى التناقضات في المواقف بين الطرفين.

يعلل الكرد هذا الوضع بعدم التزام الحكومة المركزية بمواثيقها وعهودها ، وأنها لا تقوم بتطبيق الدستور على الشكل الصحيح ، ولا توصل للكرد استحقاقاتهم المشروعة،وتحاول التفرد بسلطة القرار ،وتلكأت أو سوفت مشروع قانون النفط والغاز،وتعارض الإقليم في حقه من الانتفاع بالاستثمار بالقطاع النفطي.

يواجه المركز هذه المقولات ،بالرفض التام ، ويرى أن الكرد يريدون أن يتم احتسابهم جزءاً أصيلاً من العراق في مقام الحقوق ، ويتصرفون كاتحاد كونفدرالي ، أو دولة أخرى في مجال الواجبات ، وأنهم لا يحترمون الصلاحيات الاتحادية ، ولا يصفو ودهم ، فيتقلبون بحسب مصالحهم بشكل لا يمكن القبض على صورة واضحة لولائهم.

حراك القوى السياسية يقطع أشواطا في الاتساق لتسوية المشاكل، والاتفاق للوصول إلى حلول وتسويات ، بحيث يفرح الشارع وهو يتلقى الأخبار الإيجابية ، وينتظر الخطوة القادمة بحيث تكمل المسار الإيجابي ،لكنه يفاجأ بين الحين والآخر ، أننا عدنا إلى نقطة الصفر ، وكان الحراك مجرد قفزة قصيرة في الهواء لتعود الأقدام إلى حيث منطلقها.

دائما أكرر هذه العبارة ، أنا لا أقلق من طول مدة انتظار القطار شريطة أن أكون مطمئنا ، أنه يسير على السكة الصحيحة ،إلا أن الحقيقة تكشف في كل مرة ، أن قطارنا سار على غير هدى ، ثم عاد من جديد إلى نقطة الصفر.

حكومتنا مؤسسة على نظام الشراكة ، وبرلماننا مشرع الأبواب ، وميكرفوناته تعين الأخرس على إيصال همهمته ، وصحفنا وقنواتنا الفضائية لا حدود لها ولا قيود عليها ، وهي بأعداد تفوق حاجتنا إلى الإعلام ،ومنتدياتنا مفتوحة ،ومع ذلك يحتج الكثير بأنهم غير قادرين على إسماع رأيهم وصوتهم وفكرتهم ، ويعانون التهميش. ، لذلك لا يجدون أنفسهم شركاء حقيقيين في العملية السياسية.

يشتكي رئيس الوزراء كثيرا من عدم إنصاف الآخرين له حول طريقة تعامله مع القوى السياسية وفئات الشعب العراقي كافة، ويقابلون جديته، وإخلاصه ووطنيته، وتعاطيه الموضوعي مع القضايا، بالاتهام والتشكيك، ويقفون بالضد من حركته الرامية لبناء الدولة وحفظ الأمن.

احتفل العراقيون بيوم السيادة الوطنية بخروج آخر جندي أمريكي من العراق ، وعلى أساس ذلك ،أعلن أن العلاقة مع الولايات المتحدة ستكون علاقة دولة لدولة من خلال السفارات ووزارة الخارجية ، ورافق ذلك تصاعد الرغبة النخبوية وعموم الشعب لإنهاء أي تبعية خارجية أو استقواء بالخارج، أو السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية ، لكننا نعود إلى نقطة الانطلاق ،على أثر مواقف رئيس الوزراء التركي ، ومسؤول من الحرس الإيراني ، وأخيرا تصريحات وزير الخارجية القطري ، وحتى زيارة الرئيس بارزاني إلى الولايات المتحدة.

السؤال الذي يتلجلج في صدور العراقيين ،متى يطلق الحراك السياسي في العراق لعبة القفز على البقع ،ويستبدلها بلعبة البريد ، التي كنا نتوق للعبها في مدرستنا ، ولكن الساحة ضيقة لا تتسع للانطلاق بقوة ، فكنا ننطلق ونضرب بصرايف القصب التي هي صفوفنا الدراسية.

لا نريد لحراك السياسي أن يبقى محله ، فتعود علينا صفوف القصب ، أو أشكال مقاربة لها ،بل نريد أن يعمل الجميع بروح الفريق الذي يشعر بالشراكة في الفوز والخسارة.

عندما تذهب إلى أمريكا تجد مسلّة صفراء من الطابوق قريبة من مبنى البيت الأبيض وتمثال الرئيس أبراهام لونكلون ، وعندما تسأل عنها ، وعن سبب التفاوت في ألوان الطابوق، يقال لك :هذا تأريخ أمريكا الدولة ، وهذا التفاوت هو مراحل البناء المختلفة التي يكمل اللاحق ما بدأه السابق.

أعتقد أن حلول السلة الواحدة تخلط الأوراق ،وتوهم الرائي بتسوية شاملة وكاملة وعادلة لجميع القضايا، كما أن حلول القضايا واحدة واحدة يعني الانتظار ردحا من الزمن ،والذي يعني بعبارة أخرى تفاقم حالة القضايا المنتظرة للحل ، وظهور مشكلات جديدة ، وخصوصا أن أرضنا خصبة في توليد المشكلات ، لذلك لا بد من التعاطي مع المشكلات على طريقة فرز الرزم ،بحيث يتم النظر في المشكلات المتشابهة ، أو ذات الأسباب المتقاربة ، أو ذات المستوى الواحد من التأثير ، ليتم التدرج فيها رزمة بعد رزمة ، شريطة أن تكون في كل حالة حل ضمانات لعدم العودة من جديد ، مع تحديد مؤشرات حقيقية وغير خادعة ، يتم على أساسها فحص نتائج النجاح ، وبقاء عين المراقبة مفتوحة على كل تطور جديد.

ختاماً ، أقول للجميع ، مخطئ من يتصور أنه يتفرد بالغنيمة وحده ، ومخطئ من يتصور أنه الوطني والمخلص وغيره لا ، ومخطئ من يعتقد أنه مبرأ من التقصير ، ومخطئ من يتصور أن علاج المشكلات يتم بتعويمها وإهمالها ، ومخطئ من يتصور أن حلول المشكلات العراقية هيّن وسهل ، ومخطئ من يتصور أن الحلول مستحيلة وغير ممكنة ، ومخطئ من يبحث عن مستقبله خارج وطنه ، ومخطئ من يأمن الأغراب ويتّهم أخاه ، ومخطئ من يتفرج وينتظر النتائج ، ومخطئ من يتصور أن الحيلة والمسكنة طريق النجاح ،ومخطئ من يتصور أن السياسة تدار بالعضلات والعنتريات ،ومخطئ من يأمن دورة الزمان.

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

مقرّب من المالكي

يولد الإنسان بلا اسم، لكنه ما أن يمنح اسماً حتى يكون لصيقه، ولا يمكن أن يُعرَفَ إلا به. والعلامتان الدالتان على الذات: الجسد والاسم، لم نخترهما ولم يستشرنا أحد بانتقائهما لكنهما، على أية حال، هوّيتنا التي نغدو من دونهما غفلاً مجهولين.

بعض الناس ينفر من اسمه فيضطرّ لتغييره، آخرون يتعايشون معه حتى لو لم يحبّوه، بعض الكتاب مثلاً يلجأ .حين الخوف أو رغبة التنصّل من المسؤولية .إلى اسم مستعار يتستّر به من عواقب ما كتب، وهو فعل يقلل من أهمية المكتوب وصدقيته، باعتبار أن كاتبه "المجهول" لا يستطيع تبنّي الآراء الواردة فيه فكيف يُقنع قارئاً بتبنيها!

لكني لم يطرق سمعي أن هناك سياسيّاً باسم مستعار، أو خائفاً من اسمه أو يشعر بالعار منه، أو يريد أن يتنصّل مما يقول فيتخذ له اسماً آخر، لم أقرأ يوماً ولم أسمع شيئاً عن ذلك إلا في عراق اليوم الذي يذكّرنا ببيت أبي العلاء:

أراني الدهرُ منكم كلّ عجب
فما أنا بالعجائب مستزيدُ

ومن عجائب العراق أن سياسيين كثراً لم يعد لهم اسم، صاروا كلهم يُعرفون تحت اسم واحد موحّد، كالزيّ الموحّد تماماً، يشتركون في صفة الخوف من أسمائهم "أو ربما كراهيتها أو الخجل منها" فاختاروا لهم جميعاً اسماً طويلاً نسبياً لكنه جامع مانع، الاسم هو "مقرّب من المالكي"!

ما يخاف هؤلاء من قوله يقولونه باسمهم الجديد، وما يريد السيّد المالكيّ نفسه أن يصرّح به دون أن يسائله أحد مستقبلاً ينفث به على لسان هؤلاء أو يريهم إياه في رؤيا صادقة أو يلقي به إليهم وحياً أو من وراء حجاب، فهم مخلوقون لهذه المهمة الشاقّة: أن يكونوا بلا أسماء لنصرة من يحملون اسمه، أن يطمسوا هويتهم الخاصة لإعلاء هويّة أكبر، وأن يكونوا مجهولين في الأرض معلومين في السماء، وتلك هي حال أقطاب العرفاء من أهل الله.

لكننا نعرفهم، ولا أظنّ أحداً من العراقيين لا يعرف أن "المقرّب من المالكي" هو أحد أربعة أو خمسة سياسيين نعرفهم في لحن القول وفي تكرار ذات المواضيع وفي اشتمال أحاديثهم دائماً على نظرية مؤامرة ما تحاك في مكان ما من قبل دولة ما على رئيس وزرائنا الذي يحملون شرف اسمه.

الجديد في الأمر أن محللين سياسيين التقطوا الفايروس، فقبل قليل قرأت في صحيفة عراقية نقلاً عن محلل سياسيّ "مقرّب من المالكيّ" أنه قال كيت وكيت.

لا أعرف ما الذي يمكن أن يفعله إنسان ما ليكون "مقرباً من المالكيّ"، أية أدوية يتناول ليكون كذلك، أو أيّ غذاء يساعده في ذلك، هل هناك تمارين رياضية مثلاً، جلسات يوغا، دعاء، صلاة معيّنة تجعل الإنسان يفقد اسمه الخاص ليحصل على هذا الاسم الجديد اللامع "مقرّب من المالكيّ"؟

العراق بعد القمّة

هناك نظرة ثابتة لدى الجمهور العربي الواسع عن القمم العربية، تتمثل بعدم الاهتمام بهذه القمم جماهيرياً، والنظر إليها على أنها لقاءات ذات طابع بروتوكولي، يجمع بين قادة الدول العربية لكي يلتقوا مع بعضهم أياماً معدودات لتحسين العلاقات المتأزمة بينهم كأفراد، ومن ثم تحسين العلاقات بين بلدانهم تبعاً لعلاقاتهم الفردية، لأن الرئيس أو القائد العربي غالباً ما يختصر شعبه ودولته بشخصيته ونظامه السياسي، وهكذا غالبا ما تكون نتائج هذه القمم هامشية رسمية، لا تعني المواطنين من قريب أو بعيد، ناهيك عن بقاء بنود البيانات والاتفاقات التي تتمخض عنها، حبراً على ورق لسنوات متتابعة، الأمر الذي خلق حالة راسخة من اللامبالاة لدى الغالبية العظمى من الجماهير العربية إزاء هذه القمم.

علي حسين عبيد

في القمة العربية الأخيرة التي عقدت أواخر شهر آذار/ مارس الماضي في بغداد، عاد العراق إلى حضور هذه القمم (رئيسا) بعد غياب استمر عقدين تقريبا، وقد رافقت هذه العودة آراء كثيرة متباينة من لدن المهتمين وعموم المواطنين، منها ما ذهب إلى التقليل من أهمية هذا الحدث، تحت وطأة السوابق المحبطة للآمال للقمم الروتينية الماضية، ومنها من قالت بأهمية هذه العودة للعراق بسبب ظروفه الجديدة، أي بعد انتقاله من نظام الحكم الأوحد، إلى النظام الديمقراطي، وما يتعرض له هذا النظام الجديد من عقبات جدية، تقف وراءها حكومات ودول عربية وإقليمية ومنظمات تضفي على نفسها سمة المقاومة، لهذا يحتاج العراق إلى تنقية الأجواء بينه وبين الآخرين، كي لا تتعرض تجربته الديمقراطية إلى ضغوط إضافية، ويرى بعضهم أن مثل هذا الرأي ينطوي على نزعة براغماتية، لا تتسق مع أهمية ثبات السياسة الخارجية والداخلية للعراق، ناهيك عن تشبث السياسيين (والمنظومة الفكرية للمجتمع العراقي) بالمبدئية والثبات على الموقف وما إلى ذلك من مثاليات، ربما لم تعد تجاري المفاهيم المعاصرة والأهداف السياسية التي تحرص الحكومات على تحقيقها لشعوبها.

العراق الآن (بعد قمة بغداد الأخيرة) يقود العمل العربي طيلة هذه السنة، وهو أمر وإن كان روتينياً، إلا أن استثماره من لدن دولة العراق حكومة وشعباً ومؤسسات وكتلاً سياسية مختلفة، صار واقعاً وهدفاً مطلوباً، بمعنى أوضح، أن الطابع الروتيني لنتائج قمة بغداد قد يبقى قائماً، فليس هناك عصا سحرية تجعل من هذه القمة مغايرة لسابقاتها، لأن معظم الرؤساء والحكومات نفسها لا تزال قائمة وحاكمة، ولأن حالة ثبات القرارات كحبر على ورق ربما لا تتغير، وهذا أمر يتوقعه الجمهور العربي الأوسع، ومع ذلك مطلوب من العراق أن يستثمر هذه القمة لصالحه بأقصى ما يمكن، لما تفرضه المصلحة الوطنية في هذا الصدد، ولعل التحرك السليم نحو حكومة الكويت والخطوات الحثيثة لحل الإشكالات المتعددة بين العراق ودولة الكويت، يعطي إشارة واضحة جدا على صحة استثمار الحكومة العراقية لما بعد القمة ونتائجها، كذلك الحال مع بقية الدول العربية، بمعنى أوضح على الحكومة العراقية وهي تقوم بدور قيادة العمل العربي أن تضع مصلحة العراق، شعباً وحقوقاً ومصالح وطنية في المقدمة دائما، ومن المؤكد أن الجهر بهذا الهدف لا يشكل مثلبة على أحد، لأن الطبيعة البراغماتية للسياسة المعاصرة تبرر أولوية المصالح الوطنية وتدعو إلى حمايتها، وهو أمر لا ينكره بل ولا يعيبه معظم السياسيين في العالم المتطور، لذلك لابد من وضع صورة واضحة لطبيعة السياسة العراقية خلال هذا العام، كونه يجيء بعد تغيّر (عربي، إقليمي، ودولي) جيد لصالح دولة العراق، وليس أدل على ذلك من استعادة العراق شخصيته المعنوية بين محيطه العربي، والإقليمي كما لاحظنا، مثلا، في طلب إيران من وكالة الطاقة الذرية أن يكون العراق بديلا عن تركيا لمناقشة ملفها النووي، في إشارة واضحة إلى دور العراق المتنامي في حلحلة بعض المشاكل الدولية المستعصية.

المطلوب من الحكومة العراقية والمعنيين جميعاً، حماية مصالح العراق وشعبه، وتنمية وتطوير التجربة الراهنة بما يحقق تطور واستقرار البلد، انطلاقاً من سياسة استثمار الفرص المتاحة، ومنها قيادة العراق للعمل العربي خلال العام الجاري.

هل يستثمر العراق قيادة العرب لصالح شعبه

لا تنتخبوهم!

باسم محمد حبيب

كثيرة هي الاتهامات التي توجّه ضد الحكومة أو ضد أقطاب العملية السياسية وهي تتنوع ما بين الاتهام بالتقصير أو الفشل وما بين التجريم والتخوين .

وبالطبع لا يمكننا أن نصدّق كل تلك الاتهامات مثلما لا يمكننا أن ننفيها جميعا ، لأن الكثير من هذه الاتهامات ربما يكون وراءها هدف سياسي لإسقاط المنافس وإخراجه من حلبة المنافسة على الكعكة السياسية.

والأمر ذاته يصح في ما يخص مطلقي هذه الاتهامات إذ بينما يطلقها البعض غيرة على مصالح البلاد وحقوق العباد ، هناك من يطلقها لدوافع أخرى تتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية والفئوية ، وجميع هؤلاء يساهمون شاءوا أم أبوا في نجاح العملية الديمقراطية وبلوغها شاطئ الأمان بعد أن تستفيد من دروسها وأخطائها.

إن كشف الأخطاء واستلهام الدروس والعبر في أي تقييم موضوعي يتطلب توافر شروط معينة ، منها طول المراقبة والدقة والنظرة الموضوعية ، وهذا ما يمكن تطبيقه على الواقع السياسي العراقي حيث مرت عدة سنوات على تولي السياسيين الحاليين للمناصب السياسية والحكومية ،كما اتضح أيضا ما تحقق على أيديهم من نجاحات وما تسببوا به من إخفاقات.

فمعاينة أفعال الحكومة أو الكيانات السياسية يعد أمرا ضروريا وأساسيا لتصويب الحراك السياسي وتتويج ذلك بإبعاد الفاشلين والخاطئين وإبقاء النشطين والمثابرين حتى تأخذ العملية الديمقراطية بالرسوخ والتوطد ، لأنه لا مكان في العملية السياسية السليمة للمجاملات والمهادنات ولا بقاء إلا إلى الأصلح والمناسب لحكم البلد والتصدي للمسؤولية.

لكن من الضروري بمكان التعاطي مع هذا الأمر بمنطق مسؤول قوامه الارتكان إلى الممارسة الديمقراطية وصناديق الانتخاب ، فالضجيج والزعيق لا يمكنه أن يحل المشكلة ولا يضع حدا للأخطاء والسلبيات في نفس الوقت الذي لا يجوز فيه أن نلوم الديمقراطية أو نغالي في ما نطلقه من أحكام أو اتهامات.

فبدلاً عن هذا الضجيج وهذا اللوم والتذمر الذي هو مهم بالتأكيد هناك حل آخر قد يكون أكثر أهمية وأقوى تأثيراً ، إنه الامتناع عن إعادة انتخاب من نعدهم مذنبين أو من نتهمهم بالتقصير والفشل ، عندها يمكننا أن نحقق التوازن للعملية السياسية ونبعد عن الديمقراطية احتمالات الفشل والإخفاق ،فالنجاح الحقيقي يكمن في قدرتنا على استثمار حقنا التصويتي بشكل صحيح وتحقيق التغيير من خلال صناديق الانتخاب التي هي الخصم المؤثر للسياسيين والضابط الأكبر لسلوكهم وأفعالهم.